التمانع وإليه أشار بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدتا وبيانه ما علمت وتمامه في علم العقائد أنه تعالى وجب
له الصفات المذكورة لاستحالة كونه مُتَّصِفًا أي في حال وجوب
تنزيهه عن ضدها أو ما يعدها أو صافة أي صفاته مطلقا
سَلْبِيَّة أي كالتنزه عن الجوارح والأعراض فيدخل في قوله
تعالى منزها عن ضد أي مضاد له سبحانه أو لصفاته
ونحو قوله لا لوجوب ارتفاعه لو ارتفاعها ارتفاعا مطلقا أي
دائم الضد أو مقيد بالحال لوجوده أن لم يرد بالفرض
أنه واجب الوجود قديم وكذا صفاته فهذا خلف أو
شيء أي مشابه له تعالى في ذاته أو في صفاته بوجه
وحال الوجوب محال لعقد تعالى للممكنات ذاتا أو صفات
وحال كونه تعالى منزها أيضا عن شَرِيكٍ أي مشارك له
مُطْلَقًا أي في ذاته أو في صفاته أو في أفعاله فلا تكثر
في ذاته ولا نظير له في صفاته ولا اختراع لغيره في
أفعاله ودليل هذا مامر في وجوب الوحدانية له
تعالى وحال كونه تعالى منزها عن والدٍ فلا يجوز أن
يكون تعالى منفصلا عن حيوان آخر إناثا كان أو ذكرا
أما لصرف الوالد بهما لذا الولد أي فيجب أن يكون
تعالى منزها عنه كتنزهه عن الوالد فلا يجوز أن

من الصفات السلبية الوحدانية له تعالى قيامه
بالنفس أي بنفسه وذاته أي استغناؤه وعدم
افتقاره إلى المحل والمخصص أي المؤثر والموجد
وإنما وجب له تعالى الاستغناء عن المحل لأنه قائم
لو كان المحل صفة له تعالى فيستحيل أن تقوم به الصفات
الثبوتية من العلم والقدرة والإرادة وغيرها لمنافاة
واجبة القيام به تعالى هذا خلق وإنما وجب له تعالى
الاستغناء عن المخصص لوجوب وجوده وقدمه وبقائه
ذاتا وصفات والصفة الخامسة من الصفات السلبية
الواجبة له تعالى وَحْدَانِيَّة والمراد بها هنا وحدة
الذات والصفات بمعنى عدم النظير فيها لأنه لو وجد
ذوات متصفات بصفات الألوهية لأمكن بينهما
تمانع بأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه فيحصل
لأن كلا منهما في نفسه أمر ممكن وكذا تعلق الإرادة
بكل منهما إذ لا تضاد بين الإرادتين بل بين المرادين
وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان أو لا
فيرتفعان أو يحصل أحدهما وهو أمارة الحدوث والإمكان
فيه من شائبة الاحتياج فالتعدد مستلزم لما ذكر
التمانع المستلزم للمحال فيكون محالا وهذا يقال له برهان